The Correlative Relationship between Feminist Movements and Breeding Culture in Tunisia: A Socio-Demographic Study

Nciri Lakhdhar[1]

Science Step Journal / SSJ

2026/Volume 4 - Issue 12

To cite this article: Lakhdhar, N.(2026). The Correlative Relationship between Feminist Movements and Breeding Culture in Tunisia: A Socio-Demographic Study. Science Step Journal, 4(12). ISSN: 3009-500X.
https://doi.org/10.5281/zenodo.20091217

Abstract

This research examines the image of Tunisian women between continuity and transformation, while exploring the various dimensions of reformist thought that have contributed to the advancement of women's status and the achievements attained since the promulgation of the Personal Status Code in 1956. It also highlights the contribution of the feminist movement to the establishment of the principle of gender parity, in addition to discussing the role of civil society institutions in the gradual development of women's skills, the promotion of maternal and child health awareness, and the dissemination of family planning practices encouraged by the state immediately after independence to maintain a balance between population growth and available resources. Furthermore, the study investigates the correlational relationship between education, fertility rates, and reluctance toward marriage, as well as the impact of these factors on the demographic structure and the broader development of society.

Keywords:

Women, feminist movement, education, modernization, fertility, civil society, demographic structure

[1] Assistant Professor, Department of Sociology, Research Laboratory "Interpretive Approaches," Faculty of Arts and Humanities of Sfax, University of Sfax, Sfax, Tunisia. E-mail: ncirilakhdhar@gmail.com

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

العلاقة الترابطية بين الحركة النسوية وثقافة الإنجاب في تونس
دراسة سوسيو-ديمغرافية

الأخضر بن محمد نصيري

ملخص

يتناول هذا البحث أساسا صورة المرأة التونسية بين الثبات والتحوّل. كما يتطرق إلى مختلف مظاهر الفكر الإصلاحي لفائدتها والمكتسبات التي تحقّقت لها منذ إصدار مجلة الأحوال الشخصية (1956)، إضافة الى إسهام الحركة النسويّة في مجال إقرار مبدأ التناصف بين الجنسين. ويعرّج على دور مؤسسات المجتمع المدني وأهميتها في التنمية التدريجية لمهارات المرأة وفي نشر ثقافة صحة الأمّ والطفل وفكرة التنظيم العائلي الذي شجعت عليه الدولة بعد الاستقلال مباشرة قصد تحقيق التوازن بين السكان والموارد .وختاما درسنا في هذا البحث العلاقة الترابطية بين التعليم من جهة، والخصوبة والعزوف عن الزواج من جهة أخرى، وأثر ذلك في التركيبة الديمغرافية وتنمية المجتمع.

الكلمات المفتاحية

المرأة-الحركة النسوية، التعليم، التحديث، المجتمع المدني الخصوبة، التركيبة الديمغرافية

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

مقدمة:

يبدو أنّ للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأثر العميق في التحول الذي عرفته المرأة التونسية في العشريات الأخيرة. ومن بين هذه الأسباب العميقة التي ساهمت في التغيير التعليم. هي لم تعد اليوم حبيسة البيت بل أصبحت تتمتع بالحرية وتشتغل في عديد الميادين، فبعدما كانت تنظر إلى الإنجاب قيمة اجتماعية من جهة، وتعتبره من جهة أخرى سلاحا ضدّ الرّجل.

واعتبر التعليم حسب بعضهم أحد الأركان الأساسية في التحول الاقتصادي والاجتماعي والديمغرافي. وساهمت مجانية التعليم في تونس في انتشاره على مختلف جهات البلاد، وكانت له تأثيرات عميقة على ممارسات الأفراد مثل ميل الأسرة الحديثة إلى عدد محدد من الأبناء. وهذا السلوك أدّى إلى انخفاض معدّل الخصوبة نتيجة تأخر سن الزواج والعزوف عنه من قبل الشباب التونسي كما أنّ لهذه الممارسات انعكاسات خطيرة على التركيبة السكانية للمجتمع.

مشكلة البحث:

أحدثت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع التونسي الحديث تغيرات عميقة في وضعية المرأة التونسية فبعدما كانت الماضي القريب أدنى مرتبة من الرجل، إذ أنّها كانت تابعا أمينا له، ليس لها سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة تنفذ ما يأمر به الرجل وإلا لاقت مصيرها المحتوم وهو الطلاق. ولكن حين حصولها على حقها في التعليم والعمل ونيلها حقوقها السياسية وإسهاماتها البارزة في العمل الجمعياتي تغيرت وضعيتها شيئا فشيئا.

وفي هذا السياق تساءلنا عن الأسباب والعوامل الرئيسية التي ساهمت في تغير وضعية المرأة في تونس وأهم الاستراتيجيات التي توختها الدولة التونسية منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي (ق20) في مجال السكان والتنمية. والعوامل التي ساهمت بشكل أو بآخر في إحداث تغير جذري في سلوك الأفراد فيما يتعلق بالإنجاب. فهل أنّ ارتفاع درجة التعليم والتكوين والتشغيل وتطور خدمات الصحة الإنجابية غيرا الممارسات التقليدية لعملية الإنجاب؟ أم أنّ نمط المعيشة الحديث ساهم بدرجة كبيرة في تحديث السلوك عند الأفراد وتغييره؟ أم يرجع ذلك إلى أنّه بقدر ما تندمج المرأة في الحياة الجديدة تتأثر بحركيتها الداخلية وتبدأ في استيعاب ثقافة عصرية ومفاهيم مغايرة تماما للمفاهيم التقليدية؟

موجهات البحث:

- يرى البعض أنّ للحركة النسوية في تونس كان لها تأثيرات عميقة في تصورات المرأة لمسألة الانجاب.
- يعتقد البعض الآخر أنّ تعليم المرأة التونسية ونيلها جميع حقوقها المدنية والسياسية ساهم هذا الأمر في تطور السلوك الانجابي الذي كانت له انعكاسات كبيرة على التركيبة الديمغرافية.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

- يحسب البعض الآخر أيضا أنّ استراتيجيات الدولة التونسية في مجال البحث عن الاتزان (المعادلة) بين السكان والتنمية بالاعتماد فلسفة التنظيم العائلي للضغط على الانجاب، أدّى هذا التوجه إلى تغير سريع في المؤشرات الديمغرافية.

أهداف الدراسة:

- البحث عن الأسباب التي ساهمت في تغيير صورة المرأة التونسية من جهة، وسلوكها الإنجابي من جهة أخرى.
- تبيين دور مؤسسات المجتمع المدني في ديمومة الحركة النسوية وترسيخ سلوك جديد في ممارسات المرأة التونسية.
- قراءة موضوعية لانخفاض مؤشر الخصوبة وأثره على البنية الديمغرافية.
- إبراز البعد التكاملي بين التعليم والخصوبة وتأخر سن الزواج في صفوف الشباب.

منهجية الدراسة:

حاولنا استخدام المنهج التاريخي لتتبع مسار تطور الحركة النسوية والعوامل المساهمة في إنجاحها وتطورها شيئا فشيئا وانعكاسات ذلك على المتغيرات الديمغرافية. وقد اعتمدنا في هذا الإطار على تجميع المعلومات والإحصائيات حول هذه المسألة من كتب محكمة ومجلات علمية والتقارير الرسمية المتعلقة خصوصا بالإحصاء الوطني وكذلك الدراسات الميدانية المنجزة حول موضوع بحثنا، وقد دامت فترة انجاز هذا البحث ستة أشهر من 1 جويلية 2025 إلى 31ديسمبر 2025.

محاور الدراسة:

- الحركة النسوية والمرتكزات المساهمة في تطورها وتحقيق جملة من المكاسب لفائدة المرأة مثل تعديل فكرة التميز بين الجنسين.
- توجهات الدولة التحديثية وتشجيعها على ضرورة المعادلة بين السكان والتنمية ودور البرامج الوطنية في تغيير السلوك الإنجابي.
- دور المؤسسات غير الرسمية في نشر ثقافة الإنجاب في ذهنية المرأة، سواء أكان ذلك في الوسط الريفي أم الحضري وترسيخ مبدأ المناصفة بين الجنسين في مختلف المجالات.
- العلاقة البينية بين التعليم والخصوبة والعزوف عن الزواج وتأثيرات ذلك على تغير الهرم السكاني.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

ا-الحركة النسوية في تونس: كان منطلق نشاط هذه الحركات هو واقع المرأة التونسية فكان من بين الأهداف التي ناضلت من أجلها المرأة التونسية محاربة كل الأشكال التمييزية التي كانت تمارس ضدّها في كل المجالات بما في ذلك المجال السياسي لذلك عملت على تغيير الممارسات التمييزية السائدة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتغيير الممارسات السائدة آنذاك التي يسميها "بيار بورديو" بـــ«ثقافة الهيمنة الذكورية»[2]. وباختصار شديد يقصد بالحركة النسوية حسب معجم" ويبستّرWebster"، بأنّها: «"النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى باعتبارها حركة سياسية إلى دعم المرأة واهتماماتها، وإلى إزالة التميز الجنسي الذي تعاني منه».

ويمكن القول في هذا السياق، إنّ البيئة الثقافية والفكرية في تونس، قبل الاستقلال، مهيّأة لانخراط المرأة مبكرا في الحركة الوطنية وفي العمل الجمعياتي أي «أنّ بدايات الحركة النسوية في تونس تعود إلى سنتي 1924 و1929»[3]. ففي هاتين السّنتين المذكورتين، سجل أوّل نشاط سياسي ميداني للمرأة في تونس من قبل "منوبية الورتاني" و"حبيبة المنشاري". فهذه الحركة التي بدأت في العشرينات من القرن العشرين قد تمكّنت من الكشف عن حالة القهر والاستعباد التي كانت المرأة تعيشها. وترجم هذا سنة (1936) بمجهود بشيرة بن مراد (1913-1993) عبر تأسيسها أول منظمة في تاريخ الحركات النسائية التونسية: "الاتحاد الإسلامي للنساء التونسيات"، فاتحة بذلك الطريق ببعث قوى أخرى مثل "الشعبة النسائية ضمن جمعية الشبان السلمين" (1944) وجمعية "نادي الفتاة التونسية"(1954). ومن خلال تحركاتها، سوف تكتشف المرأة التونسية هوية كانت إلى ذلك العهد مجهولة، وسوف تشعر بوعي جديد وبهويتها وقدراتها باعتبارها فردا. وكذلك بمسؤوليتها في المجتمع باسم الواجب. وترى بشيرة بن مراد أنّ الهم الأساسي يتمثل في تعليم البنات الذي يشكل الشرط الرئيسي لازدهار المجتمع. وقد صرحت في مقال «علموا المرأة إن كنتم تحبون العيش الكريم» [4]، إذ ترجع تقهقر العالم الإسلامي إلى حالة الجهل والأمية التي بقيت عليها النساء.

وبذلك تعد بشيرة بن مراد رائدة النّهضة النّسائية في تونس في النصف الأوّل من القرن العشرين على الأخصّ، ذلك أنّها استطاعت أن تبعث تقاليد العمل السّياسي والنّضالي الوطني وترسي دعائمه في حياة المرأة التّونسية، مطالبة بضرورة تَحرير المرأة و تعليمها ومشاركتها الرّجل أعباء النّضال والمسؤولية والبناء، وكانت ضمن المجموعة المؤسّسة لمجلة" تونس الفتاة "تدعو إلى تمتيع المرأة بحقوقها كاملة، وفي مقدمتها حقّ التعليم، مبرزة أنّ الإسلام جاء ليحرّر المرأة، وليسوي بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات.

واتسمت بشيرة بن مراد بنظرتها المعتدلة إلى مسألة حرية المرأة. فقد أوضحت قائلة: «ليست الحرية والمساهمة في الحياة الاجتماعية بابا تلجه المرأة إلى عالم الانحراف، بل عليها أن تتمتّع بحريتها مع حفظ كرامتها وصون عفّتها» (بشيرة بن مراد ، الموسوعة التونسية)[5].

---

[2]Pierre Bourdieu ,1998, la domination masculine, Paris Seuil, P25

[3] إلهام المرزوقي ،2010، الحركة النسائية في تونس في القرن العشرين، ترجمة آمال قرامي، المركز الوطني للترجمة، ص31.

[4] بشيرة بن مراد ، الموسوعة التونسية *http://www.mawsouaa.tn*

[5] ب بشيرة بن مراد، الموسوعة التونسية *http://www.mawsouaa.tn*

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

إذن هذه الحركة النسائية ساهمت شيئا فشيئا في بدايات تحرير المرأة مبرزة دورها في المجتمع والرقي به نحو الأفضل. وكان لها صدى لدى أصحاب القرار في تونس بعد الاستقلال (1956) «وقد ارتبط تحرير المرأة في تونس بوجود أرضية مناسبة وقرار سايسي جريء »[6]. وقد ارتكزت هذه الأرضية على ثلاثة مستويات تكمن في مايلي:- مجتمع مسلم غير متشدّد في تطبيق أحكام الشريعة وفي معادات حقوق المرأة. - وسط فكري هيأه رواد الإصلاح الاجتماعي. - الانخراط المبكّر للمرأة في الحركة الوطنية، والعمل الجمعياتي النسائي، والقرار السياسي الثوري الذي اتخذه الحبيب بورقيبة لفائدة المرأة على المستوى التشريعي والعملي.

أ- **الإطار التشريعي المتعلق بالمرأة** : يبقى إطارا فريدا في دول المنطقة فتنصيص الدستور على مساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات (المادة 5 من الدستور الصادر سنة 1959)[7] وحقها الانتخابي ترشحا وتصويتا (المادة 2 من الدستور الصادر سنة 1959)[8] يمثلان اعترافا بإنسانيتها ومواطنيتها، وبالتالي فهذه ضمانات تحفظ للمرأة كرامتها وتجعلها صاحبة القرار فيما يهم حياتها الشخصية، فلا تكره على ما لا تطيقه كما أنّه يعطيها وزوجها فرصة بناء حياة مشتركة قائمة على التفاهم والاحترام المتبادل.

ب-المستوى العملي: سعت الدولة التونسية منذ الاستقلال إلى تأهيل المرأة وتعليمها (التعليم حق للجميع وإجباري منذ سنة 1958) وبذلك تطور عدد الإناث في التعليم (الابتدائي، الإعدادي، الثانوي، العالي) فأصبحت نسبة التمدرس في صفوف الجنسين (ذكورا وإناثا) في هذه العشرية من القرن الحادي والعشرين (بثينة قريب، جورجيا :2014، ص21)[9]

جدول رقم (1): المستوى التعليمي حسب النوع:

المستوى التعليمي / الجنس	المرحلة الابتدائية	المرحلة الاعدادية	المرحلة الثانوية والجامعية
الذكور (%)	98.3	89.7	69.2
الإناث (%)	98.8	90.2	76.6
المجموع (%)	98.5	90.0	72.9

[6] نبيهة قدانة ، نشرية الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري النهوض بالموارد البشرية النسائية في تونس، أساس التنمية المستديمة، اليوم العالمي للأسرة، 2002، ص2-4

[7] (المادة 5 من الدستور الصادر في سنة 1959)

[8] (المادة 2 من الدستور الصادر في سنة 1959)

[9] بثينة قريب، ديباولي جورجيا، تقرير واقع النوع الاجتماعي في تونس جوان 2014، ص21.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

وهذا يترجم مدى تراجع نسبة الأمية لدى السكان من الفئة 10 سنوات فأكثر من عشرية إلى أخرى (التعداد العام للسكّان والسكنى: 2004-2014)[10].

وإسهاماتها في مجال التنمية وذلك من خلال دخولها في جميع مجالات العمل والإنتاج بلا منع لأي نوع من أنواع الشغل بما فيها المناصب الحكومية. كما دخلت المرأة عن جدارة وبجهودها الذاتية مجالات عمل تستدعي كفاءات عالية مثل الطب (62%) نساء من أطباء الأسنان والصيدلة (71%) والمحاماة أكثر من (30%) وممارسة الأعمال (10.000 سيدة أعمال في سنة 2014)، إضافة إلى تموقعها في مجال الإعلام والتدريس بالمؤسسات الجامعية وقيادة الطائرات. وهذا كان من نتائج ما جاءت به مجلة الأحوال الشخصية من مكتسبات للمرأة، والدعم السياسي لها.

ونشير في هذا المجال إلى غياب فكرة التمييز بين الذكر والأنثى، فأصبحت البنت في كامل جهات البلاد تتعلم كما يتعلم الإبن. ولذلك تقول "بدرة بشير" «إنّ التقدّم في المساواة بين الطفل الذكر والأنثى عرف تطورا تدريجيا في مختلف جهات البلاد ويعود ذلك إلى تغيير مواقف العائلة تجاه الأبناء في عديد المجالات»[11].

ولذلك نرى أن المجتمع التونسي قد أعطى الأولوية المطلقة للاهتمام بالعائلة من جميع النواحي حتى يحقق قفزته الاجتماعية والاقتصادية. فالمجتمع التونسي كانت له رغبة واضحة في التنظيم العائلي وذلك من خلال محاولاته المتمثلة في السيطرة على مصيره الديمغرافي متعرّضا لمشاكل عويصة واختيارات مؤلمة أحيانا أملت عليه إحلال هياكل جديدة لمجابهة التحديات التي من شأنها أنّ تعرقل مسار ات التنمية[12].

وهذه النظرة الجديدة والمتطورة للبنت جعلتها تتمتع بجميع الامتيازات التي كانت محرومة منها في الماضي القريب وهذا يفسر بالتغيير الإيجابي في تصورات العائلة للبنت اليوم فمن خلال بحث ميداني أنجزته في هذا الغرض، وجدت من الأميات في صفوف الإناث (3.7%) فقط مقابل (2.0%) في صفوف الذكور.

وهذا يبرز مدى تساوي المرأة التونسية مع الرجل، في نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بعدما تم إعدادها وتأهيلها حتى تكون عنصرا فاعلا في الدورة الاقتصادية وفي ازدهار المجتمع التونسي ورقيه.

[10] التعداد العام للسكّان والسكنى لسنة2004 والتعداد العام للسكّان والسكنى لسنة 2014.

[11] Badre B'chir et Riadh Zghal , 1984,la jeunesse et le temps libre, Reproduction ou transformation de la société, Cahier du CERES, Série Sociologie n° 10 Tunis.

[12] الصادق الساحلي،1981، الأسرة التونسية وتطور السلوك الإنجابي، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية عدد 6، نشرية مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس1981،ص4.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

وتقول الباحثة "سلوى الخماش" في هذا المجال «إنّ حرية الإرادة من جانب المرأة في تقرير مصيرها وتأكيد ذاتها وقدراتها، سواء قبل الزواج أو بعده أمر حتمي ذلك أنّ إخراج المرأة من عزلتها الحقيقية، عزلتها النفسية وشعورها بالنقص شرط أساسي لتحويل نصف المجتمع من نصف تابع إلى نصف مشارك مكمل ودافع للنصف الآخر»[13].

وبناء عليه، لا يمكن للمرأة أن تكون منتجة حقيقة ما لم تكن متمتعة بالاستقلال في الفكر والعمل، بالإضافة إلى الاستقلال الاقتصادي، أي أن تكون قادرة على توفير حياة مناسبة لذاتها عند الضرورة أوعند الاختيار. وبذلك كان تحرير المرأة في عمق التمشي التحديثي لتونس منذ الاستقلال، ولعل صدور مجلة الأحوال الشخصية في السنة ذاتها (13 أوت1956) كان قبل إعلان الجمهورية (1957) وقبل صدور الدستور (1959). وهذا يبرهن على أهمية هذه المجلة في المجتمع وما ستحدثه من إنجازات وقرارات لفائدة المرأة.

وبناء على ذلك فالحركة التحريرية للمرأة قد حظيت بمساندة قوية وبدعم من أصحاب القرار على أعلى مستوى. ولذلك كان الحبيب بورقيبة أول رئيس جمهورية لتونس المستقلة يجسم مسار تحرير المرأة بوضع إطار قانوني شمل تدريجيا جميع ميادين اهتماماتها. والتشريع التونسي منذ الاستقلال ظل ركيزة لدعم الارتقاء بها. وقد تجسد ذلك في مجلة الأحوال الشخصية من خلال القفزة النوعية التي أدخلتها على العلاقات الثقافية بينها وبين الرجل (المساواة في الحقوق والواجبات والحقوق الدستورية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية).

وبقدر ما كان الخطاب السياسي مشجعا على تحرير المرأة، ظلت المرأة تلقى صعوبات كبيرة في مواجهة القيم الثقافية المحافظة والمبادئ المتخلفة في المجتمع نظرا لعدم وجود مؤسسات قوية داعمة تخلق تقاليد المشاركة النسائية. وتضمنت مجلة الأحوال الشخصية في طياتها توجهات تحديثية وعلمانية أشار إليها الكاتب الفرنسي بورمانس(Bormans)، حيث حدّدت مسائل تتعلق بتعدد الزوجات والطلاق، وزواج الفتيات القاصرات وحق الانتخاب ولذلك «وضعت المرتكزات التشريعية والقضائية للأسرة التونسية الجديدة»[14]. ويقول المنصف وناس «إنّ بورمانس قد رأى في بحثه حول الأحوال الشخصية في بلدان المغرب العربي الثلاث تونس، الجزائر، المغرب بأن هذه المجلة تتجاوز كونها مجرد مجلة قانونية لأنّها تصور سياسي للعائلة والمرأة وتحذير لقيم تلغي القيم التقليدية، وهي برنامج عمل اجتماعي لحركة تحرير سياسي، وقليلة هي الحركات السياسية التي تمتلك برنامج عمل خاصة في المجالين الثقافي والاجتماعي»[15].

فهذه المجلة بحكم الإجراءات الإصلاحية والتحديثية تمكنت من اكتساح مواقع المجتمع التقليدي، خاصة مجال العائلة وقانون الأحوال الشخصية، لكونها «ليست فقط مجرد قوانين في مجال الطلاق والزواج والنفقة بل هي نموذج مجتمعي»[16]. ولترجمة ما جاءت

[13] سلوى الخماش، 1981،المرأة العربية و المجتمع التقليدي المتخلف، الطبعة الثالثة ، بيروت1981، ص 58.

[14] Morice Bormances 1977, Statut Personnel et famille au Maghreb, lahay. Mouton Paris,p2

[15] المنصف وناس، 1989،مجلة، الأحوال الشخصية في تونس ما بين الحاجة والتقبل، المستقبل العربي، عدد 124، مركز الدراسات الوحدة العربية،ص 68-70.

[16] نفس المرجع المذكور، ص68-70

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

به المجلة على مستوى التطبيق، فقد سعت السلطة السياسية إلى دفع الاتحاد النسائي الذي تأسس سنة (1656) وتعميم حضوره. وأقر الاتحاد، في مؤتمره المنعقد بتاريخ 7 و8 أفريل 1958 سياسة التركيز على المرأة في الفضاء الاجتماعي الريفي. وحتى في المرحلة التي كان فيها الاتحاد متردّدا ومرتبكا في صياغة سياسته وضبط أهداف هياكله الأولى، كانت المناقشة تؤكد على ضرورة الاهتمام بالفضاء الريفي. وقد صرحت راضية الحداد بعد انتخابها على رأس الاتحاد النسائي بأنّ "نساء تطاوين وبنقردان، مثل نساء قفصة والكاف وباجة، أذهلننا بذكائهنّ وحيويتهنّ وهنّ يفضن نشاطا[17].

وفي عام (1962) نظم الاتحاد من 26 إلى 28 ديسمبر مؤتمرا وطنيا لشرح فلسفة التنظيم العائلي، هذا الاختيار الذي اتخذته السلطة السياسية منذ الستينات. كما كان الاتحاد النسائي أداة ربط بين الحزب السياسي الحاكم والجماهير الشعبية، يساهم في تأطيرها وتوعيتها كما يساهم في شرح الخيارات السياسية القائمة وترسيخها.

وعموما، فإنّ الاتحاد الوطني للمرأة التونسية تحمّل مسؤولية تحرير المرأة وتطبيق سياسة الدولة في هذا المجال. وتجلت مهمته الجوهرية في تعريف النساء بالحقوق التي أصبحت لهنّ بموجب مجلة الأحوال الشخصية وجميع القرارات التي نشرتها خصوصا برنامج التنظيم العائلي. ومنذ ذلك العهد سعى هذا الاتحاد بصفة حثيثة لدعم حقوق المرأة والتأكيد على اهتماماتها.

II- دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة الإنجاب الأمثل: في إطار مساندة المرأة في الحياة النشيطة تأسست هياكل خاصة مثل جمعية النساء التونسيات من أجل البحث والتنمية، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (1989) و"الجامعة الوطنية للمزارعات" (1990)، و"الغرفة الوطنية للنساء رئيسيات المؤسسات"(1994)، و"جمعية المرأة والتنمية"(1994). وجميع هذه المؤسسات هي عبارة عن آليات للمجتمع المدني تساهم في مساعدة المرأة وتخلق لها الظروف الملائمة لإدماجها في الحياة الاقتصادية. ويتمتع الفضاء الاجتماعي أيضا بقاعدة جمعياتية هامة تناضل من أجل حياة أفضل للمرأة ونموذج ذلك "الجمعية التونسية للأمهات"(1995).

كان هدف هذه الجمعيات يتمثل أساسا في محاربة كل أشكال اللامساواة بين الجنسين وتوسيع مجالات حقوق المرأة ونقد ركائز النظام الأبوي في تونس[18]. وبعد الثورة التونسية (2011) سعى المشرع التونسي في ظل الحراك السياسي الجديد إلى إقرار عدد من القوانين، وإلى إحداث عدد من الآليات من أجل تحقيق وما يسمى بمبدأ المناصفة، بين الجنسين في المشاركة السياسية والانتقال الديمقراطي، بل إنّ القانون الانتخابي لسنة 2011 [19]هو أول قانون في تونس يؤكد على هذا المبدأ في الترشح لعضوية " المجلس الوطني التأسيسي".

[17] انظر مجلة فائز العدد 2، تونس 1959، ص70-81

[18] تقرير صادر عن المعهد العربي لحقوق الإنسان حول "المرأة العربية"، الوضع القانوني والاجتماعي . دراسات ميدانية في ثمانية بلدان عربية مع دراسات تأليفية من تونس 1996

[19] الفصل عدد 16 من المرسوم عدد35 لسنة 2011 المتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

وكان إقرار هذا المبدأ للارتقاء بدور المرأة في الحياة السياسية وتشريكها في تقلد المناصب العليا في الدولة سواء من خلال " المجالس التشريعية " أو " الهياكل التنفيذية ". كما تمت دسترة هذا المبدأ في الفصل 21 من " الدستور التونسي الجديد "[20]وكذلك في الفصل 46 الذي يؤكد بشكل صريح على "أن تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل المسؤوليات في مختلف الوظائف. وتحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة واتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على أشكال العنف الممارس عليها " وبالتزام الدولة في هذا المجال بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة ودعمها وتطويرها شيئا فشيئا.

وهذه الإجراءات الجريئة لفائدة المرأة التونسية ساهمت بدرجة كبيرة في التأثير على سلوكها في مختلف المجالات بما في ذلك ثقافة الإنجاب. وما يمكن الإشارة إليه في هذا الإطار، أنّ العوامل الاقتصادية كان لها الدور الرئيسي والمحوري في تغيير سلوك المرأة التونسية خاصة بعدما دخلت المرأة مجالات متعددة من المهن. فلم تعد المرأة محصورة في دائرة التدبير المنزلي ورعاية الأطفال. فدخولها مجالات العمل الوظيفي المختلفة كان له الأثر العميق على سلوكها.

فقد تمكنت المرأة التونسية بما اكتسبته من وعي من التحكم في مؤشرات الخصوبة، فتشغيلها أصبح عاملا اقتصاديا يسعى إلى تعديل ميزانية الأسرة ويؤثر بصورة غير مباشرة على مستوى الخصوبة ويحد من كثرة الولادات.

ونضيف في هذا الإطار أنّ كلفة الطفل الواحد أصبحت اليوم ترهق كاهل العائلة، إذ كان الطفل بالأمس عونا منتجا ولا يتطلب رعاية صحية ولا نفقات غذائية بينما اليوم جاءت التشريعات لتحميه من سواء تصرف بعض الأولياء ومن استغلاله من قبل أصحاب المصانع وأرباب المهن والحرف.

III-المعادلة بين السكان والموارد مسألة جوهرية في السياسات المعتمدة من قبل الدولة: كان الاعتقاد السائد في المجتمعات التقليدية أنّ الازدياد السكاني خير وبركة وأنّ الذي ينجب أطفالا كثيرين يؤدي خدمة جليلة للمجتمع لكن فيما بعد تغيرت مواقف الأفراد وتصوراتهم من مسألة الإنجاب وتجلى لهم أنّ كثرة النسل يمكن أن تؤدي إلى الفقر من جهة وإلى كثير من المشكلات الاجتماعية من جهة أخرى.

وقد تأثرت مختلف مجتمعات العالم بما فيها المجتمعات العربية بنظرية ما لتيس في مجال تحديد النسل والعدد الأمثل لكل أسرة للتمكن من تحقيق المعادلة بين السكان والغذاء [21]بالارتكاز على سياسة استخدام وسائل موانع الحمل التي اتشرت شيئا فشيئا في كل المجتمعات الحديثة والتقليدية وقد كان لها الأثر العميق على السلوك الإنجابي وعلى التركيبة الديمغرافية. وقد دعا "ألفرد سوفي " إلى

[20] صدور الدستور التونسي الجديد في 26 جانفي 2014

[21] Malthus Thomas – Robert, 1963, Essai sur le principe de population, paris, Editions Seghers.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

ضرورة «تحسين الإنتاج وتطويره وخصوصا الموارد الغذائية بطريقة تفوق عدد السكان، وذلك حتى يتمكن الفرد من الحصول على تغذية سليمة»[22].

فالمجتمع الياباني مثلا، من خلال النقلة النوعية في مجال التكنولوجيا، تمكن من مضاعفة الإنتاج في مختلف المجالات فأصبح المواطن الياباني يستهلك مواد غذائية جيدة، ولذلك ركز "ألفرد سوفي" على ضرورة تطوير تقنية الزراعة الريفية من جهة ومراقبة الزيادة السكانية من جهة أخرى. إذ أن الاكتظاظ السكاني حسب "ألفرد سوفي " له مخلفات سلبية على المجتمع مثل سوء التغذية التي ينجر عنها المرض وانتشار الأوبئة والاضطرابات والحروب...الخ.

واستنتج "ألفرد سوفي" من مشاهدته للأحداث التاريخية ومن تحليله للإحصائيات والأبحاث الديمغرافية، نظرية ديمغرافية عصرية. وقد اهتم هذا المفكر بمفهوم الحجم الأمثل أو الأنسب للسكان أي محاولة تحديد عدد السكان الذين يمكن أن يعيشوا في بلد معين وفي ظروف تقنية معية في أحسن الشروط المادية. فالدخل الفردي يزداد بصفة مستمرة بتزايد عدد السكان أي بتزايد الطاقة البشرية الإنتاجية، وعندما يصل عدد السكان إلى حد معين يتناقص الدخل الفردي بتزايد عدد السكان[23]. وهذا يعني أن الدخل الفردي يتناسب طردا مع عدد السكان في مرحلة أولى ثم عكسيا في مرحلة ثانية.

ويرى" ألفرد سوفي " أنّه إذا لم يوجد توازن بين المؤونة والسكان فذلك يؤدي إلى الفقر والخصاصة فالأرض حسب اعتقاده غير قادرة على أن تتحمل كل البشر، فتنجر عن الاكتظاظ السكاني الحروب والمجاعات والأمراض من جراء سوء التغذية[24]. ويرى (كوند رسيهCondorcet) أنّ النمو السكاني عندما يصل إلى حدوده القصوى فالحل النهائي يكون بتحديد النسل، وأنّ بلوغ سعادة الفرد حدودها القصوى عندما يرتفع المستوى العام لرفاهية المجتمع الذي يعيش فيه والأسرة التي ينتمي إليها بدلا من زيادة السكان. ويرى "مالتيس" أنّ الحاجة إلى الإنجاب تدفع دائما النمو السكاني لأن يتعدى الطلب على العمل وبالتالي فإنّ التضخم السكاني (Over population) يساهم في ارتفاع معدل البطالة.

ونظرا لخطورة النمو السكاني غير المدروس، وما ينجر عنه من تفاوت بين الحاجيات والموارد، سعت الدولة التونسية إلى وضع استراتيجيات تتمثل في التحكم في الإنجاب ليتلاءم مع الإمكانيات المتوفرة للمجتمع، والغاية منه توفير كل الضمانات اللازمة للمواليد الجدد. فالازدياد المفرط في السكان يعيق التقدم والتطور وهذا الأمر جعل الدولة التونسية تتبع سياسة التنظيم العائلي وتحديد النسل منذ منتصف الخمسينات. و في هذا الإطار يقول "الحبيب بورقيبة"، عندما أعرب عن تخوفه من التزايد الديمغرافي: «إنّه لا يمكننا أن

[22] Alfred Sauvy 1965, Problèmes de l'emploi et de la population. Economie rurale, Revue Tunisienne de Sciences Sociales,CERES, Tunis,P95

[23] Ibid , p96.

[24] Ibid , p96.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

لا نشعر بالخوف أمام الطوفان البشري المتصاعد باستمرار وبسرعة تفوق بكثير سرعة تزايد المواد الغذائية، إذن ما فائدة تنمية إنتاجنا الفلاحي وثرواتنا المنجمية إذا استمر النسل يتزايد بصورة جنونية؟ »[25].

وقد عبر أحد المسؤولين بالحكومة التونسية آنذاك عن الازدياد السكاني السريع بقوله «وبهذه المعدلات، وبهذه الزيادة في السكان، لا يتعين أن نأمل في إمكان أن نقضي في يوم قريب على البطالة والبؤس والأمية والمرض...»[26]. وبذلك فإنّ العامل السكاني يعد من العوامل الأساسية التي يمكن أن تؤثر في المستقبل بشكل أو بآخر على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس.

فالخصوبة غير المدروسة تتعارض مع التقدم في جميع المجالات، ولا سيما في المجال الاجتماعي، وبذلك تم تحرير المرأة من عبء الحمل المتتالي، وتحرير الطفل من هياكل وأوضاع جامدة ونمط حياة تجاوزته لأحداث، كما أشار إلى ذلك "الحبيب بورقيبة" بقوله «لقد رأينا منذ الاستقلال أنّه من الضروري أن نهتم بجد بالمسألة الديمغرافية، لأنّها جد مرتبطة بمشاكل النهضة الاقتصادية والاجتماعية»[27]. ويضيف قائلا، «ريثما تتصنع البلاد وتصير قادرة على توفير ظروف العيش الكريمة لجميع الأطفال»[28].

وهذه الظروف المنطقية دفعت "الحبيب بورقيبة" إلى القول «إنّنا في سباق مع الأجيال الصاعدة، ومع نمو سكاني سريع، وإذا ما لم نستعد لذلك من الآن سيكون الاختلال كبيرا جدا بعد عشر أو عشرين سنة بين الدخل القومي وإمكانيات توفير الغذاء للسكان » [29] . فالرئيس الأسبق "الحبيب بورقيبة" كان يخشى من الانفجارات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية من جراء الازدياد السكاني السريع. وبالفعل تميزت العشرية الثالثة خصوصا في فترة المخطط السادس وبداية المخطط السابع بصعوبات وتقلبات عديدة، فالوضع الذي ساد طيلة هذه الفترة تميز بعدم الاستقرار في الظروف المناخية وبتقلبات هامة في أسعار الصرف (تضاعف الدولار بين الفترتين1981 -1984).

ولذلك فإنّ تونس تفطنت مبكرا لخطورة النمو الديمغرافي العشوائي إذ أنه يسير في خط متصاعد بينما لتنمية تخضع ا إلى ظروف متقلبة لا تسمح لمعدلات النمو الاقتصادي بمواكبة التزايد السكاني «فأدركت أنّ نجاح مخططاتها التنموية الشاملة يرتبط أساسا بنجاح سياستها السكانية وتكاملها معها»[30]قصد تحقيق المعادلة بين السكان والموارد المتوفرة، وبالتالي تحقيق الحاجيات الأساسية للسكان (الغذاء، المأوى، الصحة، التعليم، التشغيل).

---

[25] H. Bourguiba : Sortir du sous- développement, 14avril 1959. Discours tome VI,P 94

[26] H. Bourguiba : Au rythme du monde, Sfax, 21 avril 1963, Discours, tome X, p326.

[27] - H. Bourguiba : Por un développement harmonieux de la famille , Kairouan, 14 avril 1973,p7

[28] H. Bourguiba : Dimensions du sous- développement, 14 avril 1973, Discours, tomeX,p306.

[29] الساسة السكانية وخطة العمل الديوان القومي للأسرة والعمران البشري، تونس 1977، ص5

[30] السكان في تونس ،برنامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية،الديوان الوطني لأسرة والعمران البشري تونس 2010، 15.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

IV -العلاقة الترابطية بين التعليم والخصوبة والعزوف عن الزواج و أثر ذلك على تغير الهرم السكاني: يبدو أنّ تونس سعت في كل مخططاتها الاجتماعية والاقتصادية إلى محاولة الحد من النمو الديمغرافي، وذلك تجنبا لكل الأزمات التي يمكن أن تحدث إذا وقع خلل كبير بين السكان والغذاء، فقد تم إحداث (سنة 1973) الديوان القومي للأسرة والعمران البشري الذي من خلاله تم تحقيق نتائج إيجابية في مجال تنظيم الأسرة، ويرجع ذلك الى التغييرات الهيكلية العميقة التي شهدها المجتمع التونسي على كل المستويات في النصف الثاني من القرن العشرين، والتي كان لها الأثر العميق على نسق النمو الديمغرافي في تونس. فخلال الفترة المتراوحة بين 1959و2014، تميزت بانخفاض في معدل النمو الطبيعي من (3.0%) إلى (1.21%)، وتراجع معدل الخصوبة (عدد الأطفال لكل إمرأة) من 7.2 طفلا إلى 2.02 طفلا. وتقلص معدل الولادات من (48.0‰) إلى (16.1‰). وتراجع كذلك معدل الوفيات من (25.0‰) إلى (5.5‰). كما أنّ معدل وفيات الأطفال تراجع هو الآخر من (200‰) إلى (22.1‰)، مقابل ارتفاع مؤمل الحياة من 45 سنة إلى 73 سنة بالنسبة إلى الجنسين (التعداد العام للسكان والسكنى 2004-2014)[31] والسياسات السكانية التي وقع اعتمادها في تونس منذ منتصف الخمسينات ساهمت في تحقيق المعادلة بين السكان والموارد، و تجلى ذلك في الازدياد السكاني الممنهج من خلال الضغط على الخصوبة و تحسين المستوى المعيشي للسكان وتطويره من جهة وتقليص نسبة الأمية لدى الفئات المستهدفة من جهة أخرى.

جدول عدد (2): تطور سكان تونس خلال الفترة 1966-2014(التعداد العام للسكان والسكنى 2014)[32].

السنة / السكان	1956	1966	1975	1984	1994	2004	2014
عدد السكان(بالألف)	3783.2	4533.3	5588.2	6966.2	8785.4	9910.900	10982.8
نسبة النمو السنوي	1,83 %	% 2.35	%2.48	% 2.35	% 1.21	% 1.03	

والإزدياد السكاني المدروس ساعد تونس ، على الحد من نسبة الأمية بالنسبة إلى الفئة العمرية(من الجنسين) (10-29) سنة من (50.9%)سنة 1966 إلى (6.0%)سنة2004 (التقرير الوطني ،2013،ص28)[33]. كما تقلصت نسبة الأمية بالنسبةإلى الفئة العمرية(من الجنسين) 6-14سنة من (59.3%)سنة 1975 إلى (95.1%)سنة 2004 إلى (95.8%)سنة2014 (التعداد العام للسكان والسكنى 2014)[34].

[31] لتعداد العام للسكّان والسكنى لسنة2004 والتعداد العام للسكّان والسكنى لسنة 2014.

[32] التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +20 جوان 2013،ص28.

[33] التعداد العام للسكّان والسكنى لسنة2004 والتعداد العام للسكّان والسكنى لسنة 2014

[34] حسان القصار، موقع العربية.نت (دبي – الإمارات) بتاريخ) 7 سبتمبر 2010، ص30.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

جدول عدد (3) : تراجع نسبة الأمية لدى السكان من الفئة 10 سنوات فأكثر(انظر الجدول التالي) (التعداد العام للسكان والسكنى 2014)[35].

السنة / الجنس	1956	1966	1975	1984	1994	2004	2014
الذكور (%)	74,5	53,9	42,3	34,3	21,3	14,8	10,5
الإناث (%)	96	82,4	67,9	58,1	42,3	31	21
المجموع%	84,7	67,9	54,9	46,2	31,7	22,9	18,1

وبذلك انعكس تطوّر المستوى التعليمي خاصة لدى الإناث على مستوى وعي الزوجات بأهمية الصحة الإنجابية وعلى سلوكهنّ الإنجابي، فكلّما ارتفع المستوى التعليمي ساهم في انخفاض عدد الأطفال والعكس صحيح ففي سنة 1994 كان معدل الأطفال المولودين أحياء لدى النساء (15-47 سنة) يقدر بـ5.7 طفلا لدى الأم الأمية وأصبح 4.1 طفلا سنة 2006 وبـ 2.4 طفلا لدى الأم ذات المستوى الثانوي و1.3 طفلا لدى الأمهات ذوات المستوى التعليمي العالي. كما أنّ تأخر سنّ الزواج الذي بدأ منذ الستينات من القرن الماضي وتواصل خلال الفترة 1994-2014 عامل محدّد في انخفاض الخصوبة وذلك لتقليصه لفترة احتمال الحمل في تونس، البلد الذي تقع فيه الولادات بصفة كليّة في إطار الزواج، فهذا العامل يصبح من أكثر العوامل تأثيرا في تراجع الخصوبة.

وأضحت ظاهرة العزوبية لدى الإناث والذكور من السمات البارزة في المجتمع التونسي إذ بلغت النسبة العامة للعزوبية خلال سنة 2014 مستوى (46.2%) بين الذكور و (37.8%) بين الإناث. وتطوّر معدّل العمر عند الزواج يرتبط ارتباطا وثيقا بالعزوبيّة إذ تطوّرت لدى الجنسين، فبلغت لدى الرجال من الفئة العمرية (30-34) عام 2014 أكثر من (50.0%)مقابل (16.2%) فقط سنة 1966، كما تفيد المعطيات الإحصائية أنّ جميع النساء اللاتي ينتمين إلى هذه الفئة العمرية سنة 1966 متزوجات في حين أنّ (28.0%)لايزلن عازبات سنة 2014. والجدير بالملاحظة ظهور فئة عمرية جديدة (35 -39 سنة) في الفترة الراهنة ما انفكت نسبة عزوبتها ترتفع من سنة إلى أخرى خاصة في صفوف الرجال حيث بلغت (24.6%) بالنسبة إلى الرجال وحوالي (18.0%) في صفوف النساء في حين كانت لا تمثل سوى (14.2%) للرجال و(13.0%) للنساء في سنة 1999.

كما كان لسياسة النهوض بوضعيّة المرأة التونسية تأثير مباشر على تطوّر عمر الفتيات عند الزواج الأول إذ أصبحت الفتاة تفضّل مواصلة دراستها وتأجيل موعد زواجها. ويترجم تأخّر سنّ الزواج تحوّلات عميقة في البنية التقليدية للأسرة التونسية بفعل التغيّرات

[35] حسان القصار، موقع العربية.نت (دبي – الإمارات) بتاريخ) 7 سبتمبر 2010، ص30.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

الثقافية وتحرّر المرأة وارتفاع مستويات التعليم لديها ودخولها سوق الشغل (حوالي (73.3%) من النساء متعلّمات سنة 2014 مقابل (18.0%) فقط سنة 1966) (التعداد العام للسكان والسكنى 2014)[36].

وبذلك أصبحت مسألة الزواج عند الشباب التونسي ليس من اهتماماته الرئيسية، تبعا للنتائج التي أظهرتها الاستشارة الشبابية الثالثة التي تناولت في أحد محاورها هذه المسألة لتؤكد أنّ (50.0%) من الشباب التونسي لا يفكرون في الزواج. وقد أرجع بعض المختصين هذا العزوف أساسا لارتفاع المستوى التعليمي للفتيان والفتيات وانفتاح الشباب على نموذج العيش الغربي مما أدّى إلى بروز أشكال جديدة من الإشباع العاطفي خارج أطر الزواج وتراجعت بالتالي قيمة الأسرة لصالح أولويات أخرى كالدراسة والرغبة في التحرر المادي والمعنوي.

وفي هذا الإطار يؤكد حسان القصار الباحث في علم الاجتماع والديمغرافيا لـ"العربية. نت" «أنّ ارتفاع ظاهرة العزوبية في تونس وتحديدا عند الإناث ناتج بالأساس عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد والتي ساهمت في تحرر المرأة من تبعية الرجل والرفع من مكانتها عبر تعليمها وخروجها لسوق الشغل وتعاملها بندية مع الرجل والزوج. ويفسر ارتفاع سن الزواج في تونس باقتداء المرأة التونسية بالنموذج الأوروبي عبر استعمال وسائل منع الحمل ويضيف قائلا: "هذه الوسائل تعطي للمرأة فرصة مثلها مثل الرجل أن تختار سن زواجها وتتصرف بجسدها مثلما شاءت مما أباح العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج».

V- أثر تطور مؤشر الخصوبة على التركيبة السكانية: لقد حدثت بالبلاد التونسية تحولات ديمغرافية مهمّة في العقود الأخيرة أدّت إلى انخفاض مهمّ في معدل النموّ السكاني وإلى تغيير شديد في الهيكل العمري للسكان حُدّد أساسا في انخفاض مهم في نسبة الأطفال دون 15 سنة مقابل تزايد ملموس في نسبة السكّان في سنّ الشغل (15 - 59 سنة) ونسبة المسنين (60 سنة فما فوق). وذلك بسبب تأثير انخفاض شديد في معدل الخصوبة إلى جانب التقلّص المستمرّ في معدّل الوفيات. ويعزى الانخفاض الشديد لمعدّلات الإنجاب والخصوبة في السنوات الماضية إلى تحسن مستوى التعليم وتأخير سن الزواج وإلى برنامج التنظيم العائلي.

جدول عدد (4): تطور الهيكلة العمرية للسكان (%) (التعداد العام للسكان والسكنى 2014).

السنة / الفئة العمرية	1966	1975	1984	1994	2004	2014
4-0	18.6	16.0	14.6	11.0	8.1	8.9
14-5	27.9	27.8	25.1	23.8	18.6	14.9
59-15	48.0	50.4	53.6	56.9	64.0	64.5
+60	5.5	5.8	6.7	8.3	9.3	11.7
المجموع	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00

[36] التعداد العام للسكّان والسكنى لسنة2004 والتعداد العام للسكّان والسكنى لسنة 2014.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

إلا أنّه بالرغم من هذه التحوّلات المسجّلة في التركيبة العمريّة للسكّان على مرّ السنين سواء على مستوى أعلى الهرم السكاني أو على مستوى قاعدته ووسطه، فإن المجتمع التونسي مازال يتّسم بخاصية الفتوّة.

VI- الخلاصات: بدراسة نسب الخصوبة حسب الفئات العمرية يتبين أنّ الانخفاض شمل كل الأعمار خصوصا الفئة العمرية الأعلى خصوبة أي (25-34 سنة)، وهو ما يعني أنّ انخفاض الخصوبة أصبح سلوكا متأصّلا لدى التونسيات وليس سلوكا ظرفيا. وسجّل المؤشر الإجمالي للخصوبة تراجعا سريعا منذ العقود الأخيرة من القرن الماضي (ق20) ليستقر انطلاقا من سنة 1999 إلى غاية 2009 في حدود 2.04 طفلا للمرأة الواحدة قبل أن يبدأ مستواه في الارتفاع الطفيف ليبلغ 2.015 طفلا سنة 2011 وهو مستوى أرفع بقليل من المستوى الأدنى لتجدد الاجيال.

ومن بين العوامل المؤثرة في انخفاض الخصوبة يمكن إيجازها في إقرار خطّة التنظيم العائلي سنة 1966 وتحرير المرأة والتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستويات التعليم خاصة في صفوف الإناث وما نتج عنه من تأخر في سن الزواج، ودخول المرأة في سوق الشغل، وانخراطها في المسار التحديثي. ويعتبر تطور المستوى التعليمي من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في دخول المرأة الحياة العملية خارج البيت. كما أنّ للبعد الاقتصادي تأثيرات على الخصوبة، فمسألة الزواج والإنجاب تتحدّد حسب الظروف الاقتصادية. إذ أنّه عندما توجد زيادة في عدد السكان، وقلة في فرص العمل فإنّ الأحوال الاقتصادية والمادية ستحول دون إقبال الأفراد على الزواج والإنجاب.

وما يمكن الإشارة إليه في هذا السياق، إنّ تطوّر نسب الفئات العمريّة يبرز اتّجاه المجتمع التونسي نحو التهرّم الديمغرافي، كما يتّضح ذلك في ارتفاع نسبة السكان الذين يتجاوز عمرهم 60 سنة فما فوق إلى (16.0%)سنة 2030 عوضا عن (9.8%) حاليا. وهكذا سيسجّل المجتمع التونسي نسبة مرتفعة من الشيوخ كما هو الحال في الدول المتقدّمة. ففي هذه البلدان، (فرنسا أنموذجا)، يبدو شكل الهرم تحديا إذ يتميّز بضيق في القاعدة، ناتج عن انخفاض معدل الخصوبة، وفي قمّة عريضة تدل على إطالة العمر المتوقع عند الولادة (أمل الحياة عند الولادة). إنّ هرم السكان يعكس الوضع الديمغرافي في زمن معين، كما أنّه يمكّننا أيضا من الاطلاع على تاريخ السكان خلال الخمسين سنة التي سبقت تعدادهم. وذلك بتقلّص الأعداد الكلية لمختلف الأجيال التي تشكل هذا الهرم. ومازال هرم سكّان المجتمع ينتمي التونسي إلى نمط الأقطار الفتيّة، وهو ما يثبت الطابع الشاب للبلاد. ومن الناحية الاقتصادية تشبه الفئة المسنة (60 سنة فما فوق) فئة الشباب (دون 15 سنة)، فهاتان الفئتان تقعان خارج حدود سوق الشغل.

ويعكس تطوّر الهيكلة العمريّة للسكان أثر انخفاض الخصوبة. فقد عرف الهرم السكاني الذي كان يتصف بخصوصيات المجتمعات الشابة تغيّرا جذريّا إذ لم تعد تمثل فئة الأطفال دون5 سنوات سوى (8.2%)من مجموع السكان سنة2014 مقابل (11.0%) سنة

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

1994. كما عرفت فئة الأطفال 5-14 سنة تراجعا من عشرية إلى أخرى، وارتفعت نسبة السكان الذين تفوق أعمارهم 60 سنة شيئا فشيئا وهي الفئة التي لم تعدّ، نسبتها من مجموع السكان (5.5%)سنة 1966 وهو ما يؤشر لتشيّخ طفيف للسكان.

ويمكن القول في هذا السياق، إنّ تونس تعتبر من البلدان القليلة التي بادرت باتّخاذ إجراءات ذات تأثير مباشر على السّلوك الإنجابي. وقد أدّى البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة إلى تطوّر نسبة التغطية باستعمال الوسائل المانعة للحمل على نحو واضح. وتجدر الإشارة إلى أن المعدّل الذي بلغته تونس حاليا في تقلص مؤشر الخصوبة يعدّ من أضعف المعدّلات في الوطن العربي والقارّة الافريقية بأكملها. وهو ما يجعل تونس في مرتبة متوسّطة مقارنة بالوضع السكاني السائد في أوروبا ذلك الذي يتميز بعدم تعويض الأجيال، وأيضا مقارنة بمناطق أخرى مازالت في طور تجدّد الأجيال السريع إذ أن معدّل تونس الإجمالي في حدود طفلين لكل امرأة. وإزاء هذا الوضع الديمغرافي طرأ تحوّل على السياسة السكّانية للبلاد التي تحافظ على المعدّل الإجمالي الحالي لتأمين تجدد الأجيال.

وقد سجّل مؤشّر التنمية البشرية الذي يعتمد ثلاثة مكونات أساسية هي العيش أطول فترة ممكنة، وصحّة جيّدة، واكتساب العلوم والمعرفة والحصول على الموارد الضروريّة للعيش في أحسن الظروف، ارتفاعا مهمّا بالتوازي مع تقلّص مستوى الخصوبة. وتبرز المقارنة بين نسبة التطوّر لمؤشّر التنمية البشرية ونسب الانخفاض في مؤشّر الخصوبة الكلّي (عدد الأطفال لكل امرأة) على المستوى الوطني أن نسق الانخفاض لمؤشّر الخصوبة الكلّي كان أسرع من نسق التطوّر لمؤشّر + تعميم التعليم وتحسين التغطية الصحيّة وتحقيق النماء والرّفاه الاجتماعي للفرد تفرض عليه تعميق الوعي إزاء الإنجاب وانعكاساته على مستوى عيش الفرد، ونظرا إلى أنّ تونس قد بلغت منذ سنة 1999 مستوى الخصوبة الذي يمكّن من تجدّد الأجيال (2.1)، وإلى أن مؤشّر الخصوبة كما يستقرّ في السنوات الأخيرة (2.05 سنة 2009)، فإنّه يتبيّن أنّ جلّ المؤشّرات الاجتماعية والاقتصادية (التحضر التعليم، متوسّط عمر الزواج عند الفتاة، تشغيل المرأة، تكلفة تربية الطفل، الفوارق في مستوى الخصوبة بين الجهات)، التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتطوّر مستوى الخصوبة وتوحي بأنّ مستوى الخصوبة في تونس قد يواصل انخفاضه و لكن بنسق بطيء جدّا، مقارنة بسنوات التسعينات، وقد يواصل شبه استقراره على مستواه الحالي.

وما يمكن الإشارة إليه في هذا المجال، أنّ التغير الأهم الذي سيطرأ على الهيكلة العمرية للسكّان يخص في مرحلة أولى الفئة العمرية "60 سنة فما فوق" التي سيتضاعف عددها مرّتين ونصفا في العقود الثلاثة القادمة ليصل إلى أكثر من 2.6 مليون نسمة وبنسبة تقارب خمس سكان البلاد في أفق فترة 2039 حسب التوقعات. في حين يتعلّق هذا التغير في مرحلة ثانية بالفئة العمرية "أقل من 5 سنوات" التي ستتقلّص ابتداء من سنة 2019 لتبلغ (6.4%) سنة 2034. وأخيرا ستتقلّص نسبة الأطفال من الفئة العمرية "(5-14) سنة" بداية من سنة 2029 لتبلغ (1956) سنة 2039. لذا يقتضي الأمر أكثر من أي وقت مضى تطوير السياسة الديموغرافية وإدراجها ضمن الاستراتيجية التنموية مع ضمان ترابطها بالبرامج المحلية والجهوية والقطاعية.

ويبقى تأخّر سنّ الزواج من أهمّ محدّدات انخفاض الخصوبة إذ بدأت العزوبة في تونس شيئا فشيئا تشكل ظاهرة جديدة ترسّخت في الممارسات اليومية للأفراد وبذلك بلغ متوسّط عمر الرجل عند الزواج حوالي 35 سنة ولدى المرأة 28 سنة في عام 2014 على حين كان

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

لا يتجاوز 19 سنة عند الاستقلال (1956) بالنسبة إلى الذكور و16 سنة بالنسبة إلى الإناث. وبذلك فإنّ نسبة العزوبة فقد تطوّرت لدى الجنسين، إذ بلغت لدى الرجال من الفئة العمرية (30-34) سنة أكثر من (50.0%) سنة 2014 مقابل (16.2%) فقط سنة 1966.

الخاتمــة:

لقد تبين لنا بصفة موضوعية أن هذا التبدل التدريجي في وضعية المرأة كان نتيجة تفاعل عديد العوامل اتسمت ببعد تضافري مثل: التعليم، والتشغيل والتحضر، والتجديد المستمر للمجتمع، إضافة إلى شمولية الفكر الإصلاحي المتعلق بتحرير المرأة والمطالبة بوضعية لها أفضل نظرا لمدى إسهاماتها في تنمية المجتمع والرقي به شيئا فشيئا.

ولهذا السبب كان تحرير المرأة في عمق التمشي التحديثي لتونس بعد الاستقلال. وتبين لنا ذلك من خلال المساندة القوية لها ودعمها من قبل أصحاب القرار على أعلى مستوى. وبذلك فإنّ الوعي الاجتماعي الذي اكتسبه الزوجان من جراء التعليم دفعهما إلى المقارنة المستمرة بين مواردهما وحاجات أبنائهما، إذ أنّ تربية الأطفال ورعايتهم ضمن الإمكانيات المتوفرة تفرض ديمومة الموازنة ما بين الحاجات والإمكانيات. وأصبحت المرأة اليوم تنظر إلى الإنجاب باعتباره مسألة هامة ولكن لعدد محدد من الأطفال من خلال اعتماد سياسة ضبط النسل، لأنّها لم تعد متفرغة تماما لتربية الأبناء ورعايتهم ولديها طموحات أخرى أفضل وأهم من كثرة الإنجاب. فمن خلال تعليمها وتشغيلها ومشاركتها المكثفة في العمل الجمعياتي من جهة، وتعاطيها العمل السياسي من جهة أخرى، أحدثت ممارساتها الجديدة تأثيرات عميقة على مؤشر الخصوبة.

وما يمكن قوله في نهاية هذه الخاتمة، إنّه يعسر عزل متغيّر الدخل على الخصوبة، فالملاحظ أنّها مرتفعة لدى الفئات الفقيرة. ويمكن إثبات الترابط بين المتغيرين (الدخل، الخصوبة) إحصائيا إلاّ أنّ هذه العلاقة الإحصائية لا يمكن بأي حال من الأحوال تفسيرها على أنّها علاقة سببية، إذ بمجرد إدخال التعليم كمتغير لا يبقى لعامل الدخل سوى أثر ضعيف على الخصوبة. وتؤكد اليوم كل الدراسات العالمية أنّ انخفاض الخصوبة أصبح شديد الارتباط بارتفاع المستوى التعليمي.

وبناء ما سبق فإنّ تراجع مؤشرات الخصوبة كان له الأثر العميق على التركيبة السكانية نتيجة البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة وإتاحة خدماته المجانية للجميع . كما أنّ تأخر سنّ الزواج لأسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية دعم السلوك الإنجابي المتوازن وساهم في تراجع الخصوبة بصفة ملحوظة. وسجلت في مقابل ذلك نسبة السكان الذين يساوي أو يفوق عمرهم ستين سنة ازديادا مستمرا من عشرية إلى أخرى وماله لذلك من انعكاسات خطرة على الهرم السكاني لمجتمع لايزال في فتوته. وفي ظل الوضعية الجديدة لسكّان تونس فكيف ستكون سياستها في هذا المجال في الوقت الحالي؟

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

البيبليوغرافيا:

باللغة العربية

- المعهد العربي لحقوق الإنسان .(1996) .*المرأة العربية: الوضع القانوني والاجتماعي، دراسات ميدانية في ثمانية بلدان عربية مع دراسات تأليفية من تونس*.
- بن مراد، ب. (د.ت.) .*الموسوعة التونسية* .مسترجع من الموسوعة التونسية
- التعداد العام للسكان والسكنى. (2004، 2014). تونس: المعهد الوطني للإحصاء.
- الجمهورية التونسية. (2013، جوان) .*التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +20*.
- الخماش، س .(1981) .*المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف* (ط. 3). بيروت.
- الدستور التونسي الجديد. (2014، 26 جانفي).
- الدستور التونسي لسنة 1959، المادة 2.
- الدستور التونسي لسنة 1959، المادة 5.
- الديوان القومي للأسرة والعمران البشري .(1977) .*السياسة السكانية وخطة العمل* .تونس.
- الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري .(2010) .*السكان في تونس: برنامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية* .تونس.
- الرزوقي، إ .(2010) .*الحركة النسائية في تونس في القرن العشرين* (ترجمة آمال قرامي). المركز الوطني للترجمة.
- الساحلي، ا. ص. (1981). الأسرة التونسية وتطور السلوك الإنجابي .*المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية*، .(6)مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس.
- قريب، ب.، وديباولي، ج .(2014) .*تقرير واقع النوع الاجتماعي في تونس*.
- القصار، ح. (2010، 7 سبتمبر). مقال منشور على العربية.نت.
- قدانة، ن. (2002). النهوض بالموارد البشرية النسائية في تونس: أساس التنمية المستديمة .*نشرية الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري*، 4.2–
- مجلة *فاتز* .(1959) .العدد 2، تونس.
- المرسوم عدد 35 لسنة 2011 المتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي، الفصل 16.
- وناس، ا. (1989). الأحوال الشخصية في تونس ما بين الحاجة والتقبل .*المستقبل العربي*، .(124)مركز دراسات الوحدة العربية.

- **مراجع أجنبية**

- B'chir, B., & Zghal, R. (1984). *La jeunesse et le temps libre: Reproduction ou transformation de la société. Cahier du CERES, Série Sociologie*, (10), Tunis.
- Pierre Bourdieu. (1998). *La domination masculine*. Paris: Seuil.
- Bormans, M. (1977). *Statut personnel et famille au Maghreb*. Paris: Mouton.
- Habib Bourguiba. (1963, 21 avril). *Au rythme du monde*. Sfax. In *Discours* (Tome X, p. 326).
- Habib Bourguiba. (1973, 14 avril). *Dimensions du sous-développement*. In *Discours* (Tome X, p. 306).
- Habib Bourguiba. (1973, 14 avril). *Pour un développement harmonieux de la famille*. Kairouan.
- Habib Bourguiba. (1959, 14 avril). *Sortir du sous-développement*. In *Discours* (Tome VI, p. 94).
- Thomas Robert Malthus. (1963). *Essai sur le principe de population*. Paris: Éditions Seghers.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

- Alfred Sauvy. (1963). *Malthus et les deux Marx: Le problème de la faim et de la guerre dans le monde* (p. 170). Paris: Éditions Denoël.
- Alfred Sauvy. (1965). Problèmes de l'emploi et de la population. *Économie Rurale, Revue Tunisienne des Sciences Sociales*. Tunis: CERES.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved